ما ليس ب ليس ج وكان معناه سلب سلب ج عن بعض ما هو عليه سلب ب فلا بد ان يصدق على
ذلك البعض ج ويتم الدليل في السالبة المعدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة
لكن السالبة المحمول ليست اعم منها بل هي مساوية لها واذا تم الدليل على انعكاس
الموجبة الكلية كنفسها تم الدليل ايضا على انعكاس السالبة الجزئية كنفسها لابتنائه
على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها ولذلك اكتفى في الرد على القدح في دليل انعكاس
الموجبة الكلية كنفسها فانه قدح في الدليلين معا هذا وفيه بحث في انعكاس الحمليات
واما القدح في انعكاس الشرطيات فهو ان يقال لا نسلم ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
الملزوم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على تقدير انتفاء اللازم وهو ممنوع
لم لا يجوز ان يكون انتفاء اللازم امرا محالا في نفسه فاذا فرض وقوعه لم يبق اللزوم معه فان
المحال جاز ان يستلزم المحال قال يعني ياخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء
الاول اقول اي من العكس نقيضا له انما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقول
ياخذ نقيض الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول من العكس لان المفعول الاول في يجعل هو
المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف فمفهوم عبارة
المصنف هو ان يجعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل وذلك
لا يتصور الا بان ياخذ الجزء الثاني من الاصل ويعين نقيضه فيجعل الجزء الاول من العكس
موصوفا بهذه الصفة اعني كونه نقيضا للجزء الثاني من الاصل ولو فسر بجعل نقيض
الجزء الثاني من الاصل جزءا اول بدلا من العكس لزم ان يراد بالمفعول الاول الوصف وبالثاني
الذات واذا اريد هذا المعنى فالعبارة ما ذكره الشارح قال واما الدليل الاول فلا
نسلم ان قولنا لا شيء من ج ليس ليس ب دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة
لا تستلزم الموجبة المحصلة اقول وقد عرفت جوابه بان تلك السالبة سالبة
المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يندفع ايضا قوله وليس سلمنا ذلك
لكن لا نسلم استلزام لا شيء من ج ليس ب بالضرورة لكل ج ب بالضرورة قال
واما الثالث فلا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن الخ اقول قد تقرر في هذا
المقام نكتة وهي انه يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعا اما عدم استلزام الكل الجزء واما
عدم انتاج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة بين امرين كانا
فيلزم ان لا تصدق سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لان الكل ان لم يستلزم الجزء فذلك

هو

الاول — هما — به

جامعة الملك سعود — قسم المخطوطات — عمادة شؤون المكتبات

هو الامر الاول وان استلزمه فاما ان لا ينتج الشكل الثالث فذلك هو الثاني وان انتج فقد انتظم
قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئية بين اي شيئين كانا ولو كانا نقيضين لانه يقال كلما
ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما وكلما ثبت مجموع الامرين ثبت الاخر فقد يكون اذا ثبت
احد الامرين ثبت الاخر فلا تصدق السالبة الكلية اللزومية لصدق نقيضها اعني
الموجبة الجزئية اللزومية في جميع المواد قال المقصد الاقصى والمطلب
الاعلى من الفن الكلام في القياس اقول وذلك لان مقاصد العلوم المدونة
هي مسائلها التي ادراكاتها تصديقات والمطلوب في تلك العلوم هو الادراكات
التصديقية واما الادراكات التصورية فانما يطلب فيها لكونها وسائل الى تلك
التصديقات والسر في ذلك ان التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين
وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في المبادي القطعية فصارت مطلوبة في العلوم
الحقيقية والكامل من التصورات ما يوصل الى كنه الحقيقة وذلك متعسر بل متعذر
فلم يطلب التصورات في العلوم الحقيقية الا لتكون وسائل الى التصديقات المط
ولهذا لم تفرد التصورات بالتدوين وان امكن ذلك بخلاف التصديقات فانها مجردة
عن التصورات فانه محال وايضا التصديقات ادراكات تامة تنتفع النفس بها
دون التصورات فلذلك صارت مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات واذا كان
المقصود الاصلي هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل اليه ادخل
في المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصورات لان حال المتوصلين في هذا الفن
كحال المتوصل اليهما في العلوم الحكمية ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس
واستقراء وتمثيل لكن العمدة فيها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس فصار
الكلام فيه مقصدا اقصى ومطلبا اعلى في هذا الفن بالقياس الى الكلام في الموصل
الى التصور وبالقياس الى سائر ما يوصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء
والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه قال في القول الخ اقول
يعني ان القياس اما معقول وهو مركب من القضايا المعقولة واما ملفوظ وهو
مركب من القضايا الملفوظة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياسا
لدلالته على الاول وهذا الحد يمكن ان يجعل حدا لكل واحد منهما فان جعل حد القياس
المعقول يراد بالقول والقضايا الامور المعقولة وان جعل حد المسموع يراد بهما

بالامكان

Copyright © King Saud University